الأمم المتحدة A/CONF.187/L.2/Add.1

مؤتمر الأمم المتحدة العاشر
لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

فيينا، ١٠-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

Distr.: Limited
14 April 2000
ARABIC
Original: English

البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير المؤتمر

مشروع التقرير

المقرر العام: السيد ماتي **جوتسن** (فنلندا)

اضافة

الفصل الخامس - النظر في بنود جدول الأعمال في الجلسات العامة وفي هيئات الدورة، والاجراءات التي اتخذها المؤتمر بشأنها

ألف- النظر، في الجلسات العامة، في أحوال الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم

١- وفقا للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٩١/٥٢، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أعد الأمين العام مجملا عن أحوال الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم لتقديمه عند افتتاح المؤتمر العاشر. ونظر المؤتمر في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (الوثيقة A/CONF.187/5) في جلساته العامة الثانية الى الرابعة، في ١٠ و١١ نيسان/أبريل.

٢- وفي الجلسة الثانية، ألقيت بيانات من جانب ممثلي المكسيك واستراليا وجنوب افريقيا والامارات العربية المتحدة وأوكرانيا والفلبين ولبنان واليابان والأرجنتين وشيلي وكولومبيا.

٣- وفي الجلسة الثالثة، ألقيت بيانات من جانب ممثلي اسبانيا وعمان والكرسي الرسولي وبلجيكا والنمسا واسرائيل وبيرو وأوغندا وقطر وسيراليون والجماهيرية العربية الليبية. كما ألقى المراقب عن مجلس وزراء الداخلية العرب بيانا.

٤- وفي الجلسة الرابعة، ألقيت بيانات من جانب ممثلي سلوفينيا وكازاخستان والكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ورومانيا ونيجيريا وبوليفيا وبنما وأفغانستان وفنزويلا. وألقى كل من المراقبين عن كومنولث الدول المستقلة وعن جامعة الدول العربية ببيان.

وألقى كذلك كل من المراقبين عن المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ببيان.

المناقشة العامة

٥- ألقى ممثل المركز المعني بمنع الاجرام الدولي بيانا افتتاحيا سلط فيه الأضواء على مختلف أنماط الجريمة التقليدية وغير التقليدية في المناطق الرئيسية من العالم، ومن بينها الفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال. ولاحظ أن البيانات المتاحة تعزز ما يؤكده المتخصصون في علم الجريمة عن وجود ارتباط بين الفقر وقلة الفرص والجريمة. واضافة الى ذلك، وعلى الرغم من انخفاض الجرائم المبلغ عنها خلال التسعينات في بلدان في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، اتجهت الجرائم المبلغ عنها في بلدان أخرى الى التزايد. وقد أدى هذا الى زيادة اتساع ما يمكن تسميته بـ"الفجوة الأمنية" القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. بيد أن البيانات تشير الى أن الدول الثرية يمكن أن تعاني هي الأخرى من معدلات مرتفعة للجريمة، نتيجة لزيادة الفرص والسلع المتاحة.

٦- وأشار ممثل المركز المعني بمنع الاجرام الدولي الى أن المركز شرع في اجراء دراسة عالمية للاتجاهات القائمة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشير النتائج المبدئية الى أن نمو الجريمة المنظمة يكون أكثر قوة بشكل خاص حيثما توجد ثقافة الخروج على القانون، كما تتمثل في قلة الإحساس باستقلال القضاء، والإحساس بانتشار الفساد، والإحساس بتدني فعالية الشرطة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك ترابطا احصائيا قويا بين مدى الجريمة المنظمة والنمو الاقتصادي المتوقع. واختتم ممثل المركز بيانه ملاحظا بأن تلك النتائج توحي بأنه ينبغي أن تصبح نظم العدالة الجنائية أكثر اتساما بالصفة الدولية. وينبغي للعاملين في ذلك النظام أن يتعاونوا مع زملائهم في بلدان أخرى. وأعرب عن أمله في أن يُعرف المؤتمر العاشر بأنه كان المناسبة التي بدأ فيها حقا تدويل العدالة الجنائية.

٧- وقدم العديد من المتحدثين تقارير بخصوص الاتجاهات والتطورات في النشاط الاجرامي في بلدان كل منهم، وكذلك بخصوص أحدث التطورات في ميادين التشريع والسياسة العامة الجنائية وانفاذ القانون. ومن الناحية الكمية، جرى التأكيد على أنه يمكن لمعدلات الجريمة أن ترتفع أو تنخفض وفقا لظروف اجتماعية واقتصادية معينة. وقد تتميز الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الثقافي بمعدلات ثابتة نسبيا للجريمة. وقد تعاني الدول التي تواجه نموا سريعا أو تحولا اقتصاديا أو سياسيا كبيرا من زيادات في معدلات الجريمة. وقد أجمع المتحدثون تقريبا على توجيه الانتباه لا الى التغيرات الكمية الحاصلة في الجريمة بقدر ما شددوا على تغير خصائص النشاط الاجرامي.

٨- ووصف الكثير من المتحدثين برامج محلية ووطنية للوقاية واعادة التأهيل والعناية بالضحايا، ودعوا بقوة الى ضرورة زيادة الاهتمام بتلك البرامج.

٩- وكان التركيز الرئيسي في معظم البيانات الوطنية على الأشكال الجديدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأشار المتحدثون الى عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية على الصعد المحلية

والوطنية والدولية التي زادت الخطر الذي تشكله هذه الأشكال الجديدة للجريمة. وفي هذا الصدد، أشير الى بعض الآثار السلبية للتعولم. وأفاد بعض المتحدثين بأن عولمة الأسواق قد تولد الثراء بينما تزيد عدم المساواة. وتؤدي الفجوة المتزايدة الاتساع بين البلدان الثرية والبلدان المحرومة الى تشجيع الهجرة، بينما كثيرا ما لا تكون البلدان المستقبلة على استعداد لكفالة الحقوق للوافدين. وقد زادت حركة السلع والأشخاص عبر الحدود الى حد كبير جدا في السنوات الأخيرة، وزادت في الوقت نفسه الفرص المتاحة للجماعات الاجرامية لنقل السلع والأشخاص على نحو غير مشروع. وتقوم الجماعات الاجرامية عبر الوطنية باستغلال عدم اتساق نظم العدالة الجنائية كما تستغل مواطن ضعفها. وكان من بين الشواغل التي أعرب عنها هو أن نمو النشاط الاجرامي عبر الوطني مصحوب بمجموعة من الأفعال المخالفة للقانون، مثل إفساد الموظفين وغسل الأموال.

الاستنتاجات

١٠- شدد المتحدثون على أهمية وضع سياسات عامة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وجرى التسليم بأن تدبير العدالة الجنائية وادارتها بإنصاف وكفاءة، مع المراعاة الواجبة لحقوق الانسان، هي من الشروط الأساسية المسبقة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١١- وأعطى المتحدثون أولوية عالية للبُعد الاجتماعي لمنع الجريمة من خلال المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في اطار الاستراتيجيات الوقائية. وأشير بشكل خاص الى أهمية تعزيز البرامج التعليمية التي تستهدف وقاية الأحداث من ارتكاب الجرائم، والى أهمية التصدي لمشكلة العنف المنزلي، وبالأخص العنف ضد المرأة.

١٢- وشدد المشاركون على الحاجة الى مراعاة مصالح الضحايا واهتماماتهم على نحو مناسب في نظام العدالة الجنائية، والى تقصي امكانية التوسع في استخدام الوساطة ومبادىء العدالة التصالحية.

١٣- وأعرب عن التأييد لإجراء تطوير مناسب للعقوبات غير الاحتجازية والتوسع في استخدامها، كوسيلة لتخفيف اكتظاظ السجون وضمان تيسير اعادة ادماج المجرمين في المجتمع.

١٤- ودعي الى اتخاذ الاجراءات التالية:

(أ) ينبغي تعزيز التعاون الدولي، وبالأخص من أجل تيسير المساعدة القانونية المتبادلة. وينبغي للحكومات أن تسعى الى تشجيع تقاسم المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات المتبعة في التصدي للجريمة على الصعيدين الاقليمي والدولي؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تسعى الى استعراض سياساتها الوقائية بقصد اشراك المجتمع المدني بصورة أوثق وإسناد الأولوية الى أقل الفئات منعة في المجتمع، كالنساء والأطفال. وحُثت الحكومات أيضا على استعراض سياساتها المتعلقة بتقديم المساعدة والدعم الى ضحايا الجريمة، امتثالا لصكوك حقوق الانسان المعترف بها دوليا.